وقال آخرون : اللاّم أشد تأكيداً لأنه يتمحض دخوله لذلك ، ولا يكون له شَبَهٌ بالفعل .

بـــاب لا

(فائدة) : قال ابن يعيش نظير « لا » في اختصاصها بالنّكرة
[٦٢/٢] رُبّ وكَمْ ، لأن / رُبّ للتقليل ، وكم للتكثير . وهذه معانٍ الإبهام أولى بها .

[نظير « ما » في كفها : «اللاّمُ»]

(فائدة) : في تعاليق ابن هشام : نظير ما في كفّها إنّ وأخواتها عن العمل اللام في : « لا أنا لزيد » ، ولا غلامي لِعمْرٍو ، في أنّها هيّأت « لا » للعمل في المعارف ولولا وجودها لم تكن أن تعمل فأما قوله :

٣٢٥= أبـالْمَـوْتِ الّـذي لا بُـدّ أنّيَ مـلاقٍ لا أبـاكِ تُـخَـوِّفيـنِي[1]

فإنه على نيّتها كما أن قوله :

---

(١) لأبي حية النميري أو للأعشي .
من شواهد : الخصائص ١/٣٤٥، وإيضاح الوقف والإبتداء ١/٦٩٦، والعقد الفريد ٢/٤٨٨، وابن الشجريّ ١/٣٦٢، وابن يعيش ٢/١٠٥، والمقرب ١/١٩٢، والخزانة ٣/١١٨، وشرح شذور الذهب /٢٩٣، والهمع والدرر رقم ٥٥٣، والتصريح ٢/٢٦، واللسان . « أبي » .

٣٢٦= * إنّي رأيت مِلاكُ الشِّيمة الأدبُ [١] *

على نيّة اللاّم المعلّقة حُذِفت وأُبقي حُكمُها .

ضـــابط

[في «رُبَّ» و «لا»]

قال سيبويه : كلّ شيء حَسُن أن تعمـل فيه « رُبَّ » حسن أن تعمل فيه « لا » .

(١) الشاهد أورده أبو تمام مع بيت قبله في الحماسة ونسبه إلى بعض الفزاريين وصدره :

* كذاك أُدِّبْتُ حتى صار مِنْ خُلُقي *

من شواهد : المقرب ١/١١٧ ، وابن عقيل ١/١٥٢ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٩ ، والخزانة ٤/٥، والعينيّ ٢/٤١١، والتصريح ١/٢٥٨، والأشموني ٢/ ٢٩، والهمع والدرر رقم ٥٩٤ .

باب ظنّ وأخواتها

ضابـــط

[في التعليق]

قال ابن عصفور: لم يعلّق من الأفعـال إلا أفعال القلوب ، وهي : ظننت وعَلِمْتُ ونحوهما ، ولم يُعلّق من غير أفعال القلوب إلاّ انظر ، واسأل ، قالوا : انظر مَن أبو زيد ، واسأل أبو مَنْ عمرو . وكأنّ الّذِي سوّغ ذلك فيهما كونُهما سببين لِلْعِلْم ، والْعِلْمُ من أفعال القلوب ، فأجرى السّبّب مجرى المُسبَّب .

[خواصّ ظنّ وأخواتها]

(فـائدة) : قـال ابن القوّاس في (شـرح الـدرة) : لهـذه الأفعال خواصّ لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتقدّمة .

منها : أن مفعوليها مبتدأ وخبر في الأصل .

ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها غالباً ، كما جاز في باب أعطيت .

ومنها : الإلغاء .

ومنها : التّعليق .

ومنها : جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لِمُسمًّى واحد، نحو ظننتني قائماً وعلمتني منطلقاً/ . [٢/٦٣]

والمخاطب : ظننتك منطلقاً أي نفسك .

والغائب : زيد رآه عالماً أي نفسه ، وفي التّنزيل : ﴿ أَنْ رَآه اسْتَغْنَىٰ ﴾[١] أي رأى نفسه .

وإنّما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين :

أحدهما : أنه لما كان المقصود هو الثّاني لتعلّق العلم أو الظّنّ به ، لأنه محلّهما بقي الأول ، كأنه غير موجود بخلاف : ضربتني وضربتك ، فإن المفعول محلّ الفعل فلا يتوهّم عدمه . ونشأ منها أنّ علم الإنسان وظنّه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره . فلمّا كَثُرَ فيها، وقلّ في غيرها جمع بينهما حملاً على الأكثر. فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس نحو : ضربت نفسي ، وضربت نفسك .

وقد حملوا : عدمت وفقدت في ذلك على أفعال القلوب ، فقالوا : عدمتني وفقدتني ، لأنه لما كان دعاءً على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره ، فكأنه قال : عدمني غيري . انتهى .

---

(١) العلق / ٧

بـــاب الفاعـــل

[ألفاظ مترادفة لمعنى واحد]

(فـائدة) : وقـال أبـو الحسين بن أبي الـرّبيع في (شـرح الإيضاح) : الإسناد والبناء والتّفريغ والشغل ألفـاظ مترادفـة لمعنًى واحد . يدلّك على ذلك أن سيبويه قال : « الفاعل شغل به الفعل » . وقال في موضع « فرغ له » ، وفي موضع « بني له » ، وفي مـوضع « أسند له » ، لأنها كلّها معنى واحد .

قاعـــدة

[في أنّ الفاعل جزء من أجزاء الفعل]

الفـاعـل كجـزء من أجـزاء الفعـــل . قـال أبـــو البقـاء في (اللّباب) : والدليل على ذلك اثْنا عشرَ وَجْهاً :

أحدها : أنّ آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلاّ يتوالى أربع متحّركات كَضَرْبْتُ وضَرَبْنا ، ولم يسكّنوه مع ضمير المفعول نحو : ضَرَبنا زيدٌ ، لأنه في حكم المنفصل .

الثاني : أنهم جعلوا النّون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك / [٢/٦٤]

الثالث : أنّهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد، لجَرَيانه مَجْرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

الرّابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالةً على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه .

الخامس : أنّهم قالوا : ألقيا، وقفا مكان الْق الْق ، ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه .

السادس : أنهم نَسبوا إلى كنت فقالوا : كُنْتِيّ. ولولا جعلتم التّاء كجزء من الفعل لم تبْقَ مع النسّب .

السابع : أنهم ألغوا ظننت إذا توسّطت أو تأخرت. ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن : امتناعهم من تقدّم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدّم بعض حروفه

التاسع : أنهم جعلوا حبّذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

العاشر : أنّ من النّحويين من جعل حبّذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سمّى بها .

الحادي عشر : أنهم جعلوا « ذا » في حبّذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد .

الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير : « حبّذا » : « ما أُحَيْبِذَه » ، فصغّروا الفعل وحذفوا منه إحْدى الباءين ، ومن الاسم الألف . ومن العرب من يقول[1] : لا تحبّذه فاشتّق منهما . انتهى .

وهذه الأوجه مأخوذة من (سِرّ الصناعة) لابن جنّي .

قاعـــدة

[في تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه]

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول .

قال ابن النّحاس : وإنما كان الأصل في الفاعل التّقديم، لأنه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول .

وقال ابن عصفور في (المقرب) : ينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه / وحده، وتأخيره عنه ثلاثة أقسام : [٢/٦٥]

(١) انظر سر الصناعة ١/٢٢٥ - ٢٣١ حيث تناول هذا الموضوع في شدّة اتصال الفعل بالفاعل .

قسم : لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متّصلاً ، أو لا يكون في الكلام شيء مبيّن ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدّر بأنْ والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو اسم مشتّق منه .

وقسم : يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميراً متّصلاً والفاعل ظاهراً ، أو يكون متّصلاً بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، أو على ما اتّصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتّصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو المصدر المقدّر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقروناً بإلّا ، أو في معنى المقرون بها .

وقسم : يجوز فيه التّقديم والتأخير ، وهو ما عدا ذلك .

ضابط

[في حذف الفاعل]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع :

أحدها : إذا بنى الفعل للمفعول نحو : ضُرِب زيد ، فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد .

الثاني : في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مُظْهَراً يكون

محذوفاً، ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتقّ عند البصريّين، فلا يتحمل ضميراً بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه نحو : يعجبني ضَرْبٌ زيداً ، ويعجبني شُرْبٌ الماءَ .

والثالث : إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى كقولك للجماعة : اضربوا الْقوم . وللمخاطبة اضربِي القوم . ومنه نوناً التوكيد نحو : هل الزيدون يقومُنّ ، وهل تَضْرِبنّ يا هِنْد .

ضابط

[في تقسيم المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : المضمر والمظهر من جهة التقديم / والتأخير على أربعة أقسام : [٢/٦٦]

أحدها : أن يكون الظّاهر مقدّماً على المضمر لفظاً ورتبة ، نحو ضرب زيدٌ غُلاَمَه .

والثاني : أن يكون الظّاهر مقدّماً على المضمر لفظاً دون رتبة ، نحو : ضرب زيداً غلامُهُ .

والثالث : أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر رتبةً دون لفظ ، نحو ضرب غلامَهُ زيدٌ ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع .

والرابع : أن يكون الظّاهر مؤخراً لفظاً ورتبة ، نحو ضرب غلامُهُ زيداً ، فهذا أكثر النحاة لايجيزه، لمخالفته بابَ المُضمر . ومنهم من أجازه .

باب النّائب عن الفاعل

ضـــابـــــط

[في تقسيم الأفعال]

قال ابن عصفور في (المقرب) : الأفعال ثلاثة أقسام :

قسم : لا يجـوز بناؤه للمفعـول باتّفاق، وهو الأفعـال التي لا تتصرّف ، نحو : نعم وبئس .

وقسم : فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة .

وقسم : لاخلاف في جواز بنائه للمفعول[1] وهو مـا بقي من الأفعال المتصرّفة .

ضـــابـــــط

[في جواز بناء الفعل لحروف الجر]

قال ابن الخبّاز في (شرح الجُزوليّة) : حروف الجرّ يجوز بناء

(١) في ط : « هو » بإسقاط الواو

الفعل لها إلاَّ ما استثنيته لك . ولم يتعرّض أحد لهذا .

فمن ذلك : لام التّعليل لا يقال : أكرم لزيد ، وكذلك الباء ، ومن : إذا أفادتا ذلك ، وربّ ، لأن لها صدر الكلام ومذ ، ومنذ ، لأنهما ضعيفتا التّصرف .

وزاد ابن إياز : الباء الحاليّة ، نحو خرج زيد بثيابه ، فإنها لا تقوم مقام الفاعل . وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا ، إذا جُرِرْنَ ، والمميّز إذا كان معه نحو : « طِبْتَ مِنْ نَفْس » ، لا يقوم شيءٌ من ذلك مقام الفاعل/. [٦٧/٢]

[مسألة في امتحان النشأة]

(فائدة) : قال ابن معط في الفيّته :

مسألةٌ بها امتحان النشأهْ أُعْطِي بالمُعْطَى به ألف مائهْ
وكسى المكسوّ فَرْواً جُبّهْ ونقص الموزون ألفا حبّهْ

قال ابن القوّاس : هذه المسألة تذكّر في هذا الباب لامتحان النشأة بها، ولإفادة الرّياضة والتّدرب . ولها أربع صور :

الأولى : أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أُعْطِي بالمعطى به ألف مائة ، فأُعْطِي : فِعْلُ ما لم يُسَمّ فاعلهُ . ويتعدّى في الأصل إلى مفعولين . والمعطى : اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم

يُسمّ فَاعله ، ويتعدى أيضاً إلى اثنين ، فلا بدلهما من أربعة مفاعيل : اثنين لأُعطى ، واثنين للمُعْطى .

أما أعطى فمفعوله الأول (مائة) والثّاني (بالمُعطى) . ويتعيّن رفعُ « المائة » بأُعْطِي ، لوجوب قيامها مقام الفاعل ، وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصّريح ، فالمُعْطى في محل النّصب على ما كان أوّلاً .

وإمّا المعطى فمفعولَهُ الأول ألفٌ . ويتعيّن رفعُهُ لقيامه مقام الفاعل ، والثّاني في محل النّصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو « به » لامتناع قيامه مقام الفاعل .

فإن قيل : فهلاّ جعلت المائة مرتفعة بالمُعْطى والألف بأُعْطِي .

أجيب : بأن الألف واللاّم لما كانت في المعطى اسماً موصولاً بمعنى الذي ، وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصّلةُ امتنع رفع المائة ، لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبيّ وهو الألف .

والضّمير في « به » يعود على الألف واللام في المعطى ؛ لأن التّقدير أعطيت بالثوب المُعطى به زيدٌ ألفا مائة ، فلما حُذِف الفاعل منهما وَبُنِيا للمفعول أقيم المائة والألف مقامه .

الثانية : أن يجرّد من حرف الجرّ ، نحو : كسى المكسوّ فَرْواً جُبّه ، فالمكسوّ مرفوع بالفعل الذي هو كسي ، وَجُبّه منصوبة لأنها مفعوله الثّاني . وفي المكسو ضميرٌ يعود على الألف واللاّم وهو قائم

مقام فاعله، و « فروأ » منصوب لأنها المفعول الثاني للمكسوّ .

ولا يجوز أن يكون الفرو منصوباً بِكسي ، لامتناع الفصل بين الصلة / والموصول . ويجوز أن يُرْفع ، الفروُ والجُبّة ، لقيامهما مقام [٢/٦٨] الفاعل ، ويُنْصَب المكسوّ والضّمير الذي كان في اسم الفاعل ، فيعود منفصلاً منصوباً ، فيقال : كسي المكسوّ إياه فَرْو جبّة ، لعدّمّ اللّبس كما يجوز أعطى زيداً دِرْهَمٌ .

الثالثة : أن يشتغل الفعل بالباء ، ويجرّد اسم المفعول فيقال : أعطى بالمُعْطى ألفاً مائةٌ ، فيتعيّن رفع المائة لقيامهما مقام فاعل أُعطى ، لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء ، وأمّا الألف فالأوْلىٰ نَصْبُه لقيام الضمير المستكنّ مقام الفاعل .

ويجوز رفع الألْف وجعل الضّمير منصوباً على العكس .

الرابع : أن يُجَرّد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء ، فيقال : أعطى المُعطى به ألف مائة ، فيقام المُعْطَى مقام الفاعل ، لعدم اشتغاله بحرف ، وينصب المائة . ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل ، وينصب المُعطى على العكس .

وأمّا الألف فيتعيّن رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه ، وأما * ونقص الموزون ألفا حبّة * .

فالأولى أن يحمل نقص على ضده وهو زاد ، ووزن على نظيره وهو

نَقَد[1] ، وإلّا لم يُتَصَوّر فيما ما ذكر ، لكونهما لا يتعدّيان إلى مفعولين . انتهى .

(١) في ط: «نقد» بالقاف. وفي بعض النسخ المخطوطة: «نفذ» بالفاء والذال وبعضها الآخر : « نفـد » بالفـاء والدال ، وأرجحهـا : « نقد » بـالقاف والدال ، لأنه نظير وزن ، فوزن لما يوزن ، ونقد لما يعطي دراهم أو دنانير .

باب المفعول به

ضـــابـــــط

[فيما يعرف به الفاعل من المفعول]

فيما يعرف به الفاعل من المفعول . قال ابن هشام في (المغنى) : وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً ، والآخر اسماً تامّاً .

وطريق معرفة ذلك: أن تجعل في موضع التّام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلّم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتُبْدَل من النّاقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه . فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة[1] وإلّا فهي فاسدة ، فلا يجوز : أَعْجَب زيدٌ ما كَرِهَ عمرو ، إنْ أَوْقَعْتَ « ما » على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز : « أعجبتُ الثَّوْبَ » . ويجوزُ النّصب ، لأنه يجوز : أعجبني الثوبُ ، فإن أَوْقَعْت - « ما » - على أنواع من يعقل جاز ، لأنه يجوزُ : « أَعْجَبْتُ النِّساء » . وإن كان الاسم الناقص مَنْ أو الّذي جاز الوجهان أيضاً .

---

(١) في المغنى ٢/٥٠٦ بعد قوله : « صحيحة » كلمة : « قبله » .

[٢/٦٩] تقول : أمكن / المسافرَ السَّفَرُ بنصب « المسافر » ، لأنك تقول : أمكنني السَّفرُ ، ولا تقول : أَمْكَنْتُ السَّفَر ، وتقول : « ما دعا زيداً إلى الخروج » ، « وما كره زيدٌ من الخروج » ، تنصب زيداً في الأولى مفعولاً ، والفاعل ضمير « ما » مستتراً ، وترفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير « ما » مَحذوفاً ، لأنك تقول : « ما دعاني إلى الخروج » ، « وما كرهت منه » . ويمتنع العكس لأنه لا يجوز : « دعوت الثَّوْبَ إلى الخروج » ، « وكره من الخروج » .

ضابط

[في إذا أطلق المفعول أريد به المفعول به]

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول ، وأطلق لم يرد إلَّا المفعول به . لمّا كان أكثر المفاعيل دَوْراً في الكلام خَفَّفُوا اسمه ، وإن كان حقّ ذلك أن لا يصدق إلَّا على المفعول المطلق ، ولكنّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلَّا مقيّداً بقيد الإطلاق .

وقال السخاوّي : قال النّحويون : أقوى تعدّي الفعل إلى المصدر ، لأن الفعل صِيغَ منه ، فلذلك كان أحق باسم المفعولُ .

ضـــابـــــط

[في تقسيم المفعـول بالنـظر إلى تقديمـه على الفعل وتأخيره]

نقلت من خط الشّيخ شمس الدين بن الصائغ في (تذكرته) : مِمّا لَخّصه من (شرح الإيضاح) للخفاف[1] : المفعول ينقسم بالنّظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل، وتأخيره عنهما ، وتوسيطه بينهما سبعة أقسام :

أحدها : أن يكون جائزاً فيه الثلاثة كضرب زيدٌ عَمْراً .

الثاني : أن يلزم واحداً ، التّقدم نحو : مَنْ ضربت ، أو التّوسّط نحو : أعجبني إن ضرب زيداً أخوه ، أو التأخر نحو : ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً ،

لا يجوز تقديمه على الفاعل ، ولا على الفعل ، لأنك أوجبت له بإلاّ ما نفيت عن الفاعل ، فذكْر الفاعل من تمام النفي ، فكما أنّ الإيجاب لا يتقدّم على النّفي ، فكذا لا يتقدّم على ما هو من تمامه .

وإنّما « ضرب زيدٌ عمراً » مثله ، وكذا نحو : « ضرب موسى عيسى » ، وأعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً ، يلزم تأخير المفعول فيهما .

---

(١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذاميّ المالقي النحوي . مات بالقاهرة سنة ٦٥٧هـ انظر البغية ١/ ٤٧٣ .

وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة أقسام من السبعة .

الثالث : أن يجوز فيه وجهان من الثلاثة : إمّا التقديم والتأخير
[٢/٧٠] فقط / نحو : « ضربت زيداً » ، وإمّا التقديم والتوسّط ، نحو : « ضرب زيداً غلامُهُ ، وإمّا التأخر والتوسّط ، نحو أعجبني أن ضرب زيدٌ عمراً .

وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة أقسام أيضاً، وكَمُلت السّبعة .